الفاعل وصوره وأحكامه في أشعار الجاهليين

محمد الأمين حسين إبراهيم
مبارك حسين نجم الدين
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات

المستخلص :
تتحدث هذه الدراسة عن الفاعل وصوره وبعض أحكامه في المعلقات السبع، ونجد أنَّ العلماء قديماً وحديثاً اتفقوا على أنَّ الفاعل اسم صريح أو مصدر مؤول ، مسبوق بفعل أو ما يشبهه ، أصلى الصيغة والمحل، وأن هذه الاسمية واجبة في الفاعل سواء أكان معرباً أو مبنياً ، ويرفع هذا الفاعل إما بالفعل كما هو شائع أو ما في تأويله كالأسماء المشتقة أو المصادر وأسماؤها وأسماء الأفعال والظرف والجار والمجرور كما تحدثت أيضاً عن بعض الأحكام المتعلقة بالفاعل (الرفع ، وهل يجوز جره). ووجوب وقوعه بعد المسند، ووجوب ذكره مع جواز حذفه في حالات معينة وأفراد فعله إذا أُسْنِد إلى المثني او الجمع، وماذا قال النحاة في الفعل المسند إلى جمعي التصحيح .

الكلمات المفتاحية :صريح ، مؤوّل، ذكر ، حذف ، وجوب ، جواز .

ABSTRACT
Speaks of this study for the actor and forms and some of its provisions in the pendants of the seven, and we find that the scientists, past and present agreed that the actor name or explicitly source Múl, an unprecedented act or something like, drink formula and the shop, and that these nominal due to the actor, whether expressed or built, and raises This actor is either already or as it is commonly interpreted as the derivative such as names or sources and their names and the names of the acts and the envelope and the neighbor and the drain She also spoke about some of the provisions relating to Balvaal (Lifting, dragging it permissible). And the necessity of hindsight after Missned, and must be mentioned with passport deleted in certain situations and individuals assigned to do if bent or combination, and what he said grammarians assigned to act in a collective patch.

المقدمة :
تناولت الورقة الفاعل وصوره وبعض أحكامه وكل ذلك قد طبق في شعر المعلقات السبع ، وتنحصر مشكلة البحث في عدد من الأسئلة منها : ماذا قال العلماء قديماً وحديثاً عن الفاعل؟ وما هي صوره؟ وما هي أحكامه ؟ وأهم أهداف الدراسة بيان أنواع الفاعل ، بيان بعض أحكامه ، بيان مفهوم الفاعل قديماً وحديثاً.

الدراسات السابقة :
تناول العلماء قديماً وحديثاً الفاعل واتفقوا على أنَّه إما مصدر صريح أو مؤول كما اتفقوا على وجوب الاسمية والرفع، وإن اختلفوا في عامل الرفع ، فالجمهور عنده أن العامل المسند من فعل ، وهشام يقول أنَّ العامل معنوياً، وقال آخرون شبهه بالمبتدأ ، والكوفيون يرون أنه يرفع بأحداثه الفعل وخلال ما سبق يتبادر

ذهني أنهم قدامي ومحدثون اتفقوا في الرفع واختلفوا في العامل ، ولكن الجديد في هذه الدراسة تطبيق هذه الأحكام على أشعار المعلقات ، وأنوِّه أيضاً إلى أنني إذا لم أجد شاهداً للمسألة في المعلقات أتيت بشاهدها من المفضليات وذلك لتوثيق الدراسة.

الفاعل وصوره

تعريف الفاعل:

لغة:

اسم فَاعِلٍ من فَعَلَ الشيء عمله (جورج متري،ط1410هـ،1999م،ص 302)، وجمعه فاعِلون وفَعَلَة وهي فَاعِلة جمع فَاعِلات وفَوَاعِل (سعيد الخوري، د.ط ، د.ت ص ، 934) ، يقول ابن منظور في لسانه إن ابن الأعرابي يقول: إنَّ النَّجَارَ يقال له فَاعِل. (ابن منظور ، ط1 ، 1999م ، ص 3439).

اصطلاحاً:

نتعرَّفُ عليه اصطلاحياً من خلال تعريفات علماء النحو، فقد عرفوه بقولهم:

أ/ تعريفات القدماء:

1- ابن السراج: وهو الاسم الذي يرتفع بِأَنَّه فاعل، وهو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفاعل حديثاً عنه مُقَدَّماً قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن. (ابن السراج ، ط4 ، 1420هـ /1999م، ص 74).

2- أبو البقاء العكبري: الفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه الفِعْل، أو ما في مقامه مقدماً عليه، سواء وُجِدَ في الحقيقة أو لم يوجد. (العكبري، ط4 ، 1965م ، ص74).

3- ابن يعيش: كل اسم ذكرته بعد فِعْلٍ وأسندت وبنيت ذلك الفِعْل إلى ذلك الاسم. (ابن يعيش، د.ط.د.ت، ص74).

4- ابن هشام الأنصاري عَرَّفه في "أوضح المسالك" و"شرح شذور الذهب" و"قطر الندى وبل الصدى" ففي الأول والأخير عرفه بقوله: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فِعْل أو ما في تأويله مُقَدَّم أصلي المحل والصيغة.

أما في "شذور الذهب" فقد أضاف إلى تعريفه السابق عبارة قيامه به أو وقوعه منه (ابن هشام ، ط14341هـ /1991م ، ص 73).

5- ابن عصفور: هو اسم أو ما في تقديره مقدم عليه أو أسند إليه لفظاً أو نِيَّةً على طريقة فعل أو فاعل(ابن عصفور ، ط1 ، 1391هـ ، 1971م، ص 53).

6- ابن جني: هو كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعل(ابن جني ، ط1988م ، ص 33).

7- السيوطي: الفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على وجهة وقوعه منه أو قيامه به (السيوطي ، د.ط ، د.ت ، ص 253).

8- الأشموني: هو الاسم الذي أسند إليه عمل تام أصلي الصيغة أو مؤول به (الأشموني ، ط2 ، 1358هـ،1939م ، ص 137)..

9- ابن عقيل: هو الاسم المسند إليه فِعْلَ، مقدم على طريقة فَعَلَ يَفْعَل، أو اسم يشبهه، وحكمه الرفع(ابن عقيل،ط1، 1414هـ /1993م، ص 462).

ونختم تعريفات القدماء بقول زين كامل الخويسكي حيث ذكر أن آخر ما استقرَّ عليه القدماء له – كما يقول أبو المكارم – هو أنه اسم صريح ظاهر أو مضمر، بارز أو مستتر، أو ما في تأويله أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد أو ما في تأويله، مُقَدَّم أي: الفعل أو ما في تأويله أصلي المحل أو الصيغة (زين كامل الخويسكي ، ط1986م ، د.ت ، ص 17).

ب/ تعريفات المحدثين:

1- عباس حسن: اسم، مرفوع، قبله فِعْل تام، أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فَعَلَ الفِعْل، أو قام به (عباس حسن ، ط4 1989م ، ص 63).

2- عبده الراجحي: هو الذي يَفْعَل الفِعْل وحكمه في العربية الرفع، بل لا بد أن يكون كلمة واحدة وهذه الكلمة إما أن تكون اسماً صريحاً، أو مصدراً مؤولاً (عبده الراجحي، د.ط، 1402هـ – 1985م، ص: 179).

3- عبد الحميد مصطفى السيد: ونجد أنه اتفق مع عباس حسن في تعريفه للفاعل بقوله :اسم مرفوع قبله فِعْلٌ تام، أو ما يشبهه، وهو الذي فَعَلَ الفِعْل أو قام به(عبد الحميد مصطفى السيد ولطيفة النجار، ط1 1427هـ – 1996م،ص: 48).

4- أحمد الخوص: هو الاسم المسند إليه، الذي يأتي بعد فِعْلٍ تام وزاد أنه مبني للمعلوم، (أحمد الخوص، ط3 1986م، ص: 15).

5- محمد عبد البديع: فقد اختلف مع عبده الراجحي في تعريفه للفاعل بقوله: اسم مرفوع يدل على من وقع منه الفِعْل أو اقترن به ويكون الفاعل اسماً مُعْرَباً، أو اسماً مبنياً، أو مصدراً مؤولاً، (محمد عبد البديع، ط1 1416هـ – 1996م، ص: 162).

شرح التعريف:

فهؤلاء العلماء قديماً وحديثاً اتفقوا على أنه اسم صريح أو مؤول، مسبوق بفعل أو ما يشبهه، أصلي الصيغة والمحل، ونفصل هذا التعريف في الآتي:

1- الاسمية:

هذه الاسمية واجبة للفاعل سواء أكان معرباً أو مبنياً، فقد يأتي هذا الاسم واضحاً صريحاً، وقد يأتي ضميراً ظاهراً أو مستتراً.

أنواع الفاعل :

فمثال الفاعل اسماً صريحاً قول امرئ القيس:(الزوزني ،ط 1427هـ ، ص: 44).

تَقُولُ وقدْ مَالَ الغَبِيْطُ بِنَا مَعاً: عَقَــرْتَ بَعِــيْرِي يَا امْرأَ القَيْسِ فَانْــزِلِ

ونحوه قول طرفة بن العبد :(الزوزني ،ط 1427هـ ، ص: 111).

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلا وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

ومثله أيضاً ما جاء على لسان لبيد بن ربيعة: (الشنقيطي، ط2011م، ص: 115).

إنّــا إذا الــتقتِ المجَامعُ لم يَزَلْ منّا لِزَازُ عظيمة جَــشّــامُــهــا

فالأسماء (الغَبيطُ، والأيامُ، والمجامعُ) كلها فَواعل، وكلها أسماء صريحة.

أما بالنسبة لوقوع الفاعل ضميراً ظاهراً فإنه يكون ألف اثنين أو واو جماعة أو نون نسوة، وهي ضمائر رفع تتصل بالفعل الماضي والمضارع والأمر، ومثال الفاعل ألف الاثنين ما جاء عند امرئ القيس: (ابن الأنباري، د.ط ، د.ت ، ص: 59).

إِذَا قَــامَــتَا تَــضَــوَّعَ الــمِــسْــكُ مِــنْــهُــمَا نَــسِــيْــمَ الصَّــبَا جَــاءَتْ بِــرَيَّــا القَــرَنْفُلِ

ومثله أيضاً قول عنترة: (الشنقيطي، ط1427هـ ، ص: 167).

إِنْ يَفْعَــلا فَلَقَدْ تَرَكتُ أَبَاهُمَــا جَــزَرَ السِّبَاعِ وكُلِّ نِسْرٍ قَشْعَــمِ

فألف الاثنين في الفعلين (قامتا، ويفعلا) وقعا فاعلين، مع أن الأول اتصل بالفعل الماضي، واتصل الثاني بالمضارع.

أما أمثلة الفاعل ضمير واو الجماعة، فذلك عند عمرو بن كلثوم في قوله:(الزوزني، ط1427هـ، ص 187).

فَصَالُــوا صَــوْلَةً فِيْمَنْ يَلِيْهِــمْ	وَصُلْنَــا صَــوْلَةً فِيْمَنْ يَلِيْنَــا

و واو الجماعة في "صالوا" اتصلت بالفعل الماضي، وهي هنا فاعل، ومثالها مع المضارع عند عمرو أيضاً: (ابن الأنباري ، ط 1963م ، ص 434).

أَلَمَّــا تَعْرِفُوا مِنَّا وَمِنْكُــمْ	كَتَــائِبَ يَطَّعِــنَّ وَيَرْتَمِيْنَــا

فــ "واو" الجماعة كذلك أتت فاعلاً، ولكنها في هذه المرة اتصلت بالفعل المضارع (تعرفوا).

أما وقوع الفاعل ضمير نون النسوة، فما جاء عند لبيد:(الشنقيطي ، ط2011م ، ص 110).

فَلَحِقْنَ واعْتَكَرَتْ لَهَا مَدْرِيَّــةٌ كَالسَّمْهَــرِيَّةِ حَدُّهَا وتَمَامُهَــا

ومثله (يَقُلْنَ) في قول عمرو بن كلثوم:(الزوزني ، ط 1427هـ ،ص 190)

يَقُتْــنَ جِيَــادَنَا وَيَقُلْنَ لَسْتُــمْ	بُعُوْلَتَنَــا إِذَا لَــمْ تَمْنَعُــوْنَــا

و "نون النسوة" في الأفعال (لَحِقْنَ، ويَقُتْنَ، ويَقُلْنَ) وقعت فاعلاً، مع أنها اتصلت بالفعل الماضي في الأول، وبالمضارع في الثاني والثالث.

أما (نا) الفاعلين، و(تاء) الفاعل فإنها ضمائر تصبح فواعل للفعل الماضي وحده، ومثال:(نا) الفاعلين الفعل (مَلأْنَا) في قول عمرو بن كلثوم: (الشنقيطي ، ط 2011م ، 141).

مَــلأْنَا البَــرَّ حَتَّى ضَاقَ عَنَّــا وَمَاءَ البَحْــرِ نَمْلَــؤُهُ سَفِيْنَــا

ومثله الفعلان (سألنا وَعُدْنَا) عند زهير: (الزوزني ، ط 1427هـ ،ص 134)

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ فَعُدْتُمُ وَعُدْنَا وَمَنْ أَكْثَرَ الــتَّسْآلَ يَوْماً سَيُحْرَمِ

و الأفعال (ملأنا وسألنا، وَعُدْنَا) هي أفعال ماضية دخلت عليها (نا) الفاعلين، وهي فاعل في جميع الأفعال السابقة.أما تاء الفاعل فقد تأتي مضمومة وتكون للفاعل المتكلم نحو الفعل (رَأَيْتُ) حيث اتصلت به تاء الفاعل في قوله طرفه: (الشنقيطي ، ط 2011م ، 60).

رَأَيْــتُ بَنِــي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِــي وَلاَ أَهْــلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَــدَّدِ

وكذلك الفعل (عَلَوْتُ) عند لبيد: (ابن الأنباري، ط 1963م ، ص 468).

فَعَلَــوْتُ مُرْتَقِباً عَلَى ذِي هَبْــوَةٍ حَــرِجٍ إِلَى أَعْلامِهِــنَّ قَتَامُهَــا

وقد تأتي تاء الفاعل مفتوحة وتكون لمخاطبة المفرد المذكر، أما إن كانت مكسورة فهي لمخاطبة المفردة المؤنثة، مثال تاء الفاعل المفتوحة في الفعل (دَخَلَتْ) في قول عمرو بن كلثوم:(الزوزني،ط 1427هـ،ص 174).

تُرِيْكَ وقد دَخَلَتْ عَلَى خَــلاَءٍ	وَقَدْ أَمِنْتَ عُيُوْنَ الكَاشِحِيْنَــا

فالتاء في (دَخَلَتْ) للمخاطب، وهي في محل رفع فاعل.

ومثال التاء المكسورة للمفردة المخاطبة الفعلان (سَأَلْتِ و(كُنْتِ) في قول عنترة: (الشنقيطي ، ط 2011م ، 159)

هَلاَّ سأَلْتِ الخَيــلَ يا ابنةَ مالِــكٍ إنْ كُنْتِ جاهِلَةً بِــمَا لَم تَعْلَمِــي

أما ياء المخاطبة فإنها تكون فاعلاً للفعل المضارع والأمر، ومن أمثلة الفعل المضارع (تَعْلِمِي) في قول عنترة أيضاً:(الزوزني،ط 1427هـ،ص 216)

إنّي عَدَاني أنْ أزورَكِ فاعْلمي ما قد عَلِمْتُ وبعْضُ ما لم تعلمي

والأمر نحو ما جاء على لسان عنترة:(الزوزني،ط 1427هـ،ص 213)

فَبَعَثْتُ جاريتي فقلْتُ لــها اذْهبي فَتجسَّسي أخبارَها ليَ واعلمي

فـــ (الأفعال) (اذْهَبِي، تَحَسَّسِي، واعْلَمِي) كلها أفعال أمرٍ اتصلت بها ياء المخاطبة، وهي في محل رفع فاعل.

ويكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره هو للمفرد المذكر الغائب ، أو هي للمفردة المؤنثة الغائبة، سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً.

ومثال الفاعل المستتر في الفعل الماضي وتقديره هي الفعل (زَوَتْ) عند عنترة: :(الزوزني،ط 1427هـ،ص 217).

حَالَتْ رِماحُ ابنَي بغيضٍ دُونكُمْ وَزَوَتْ جَوانِي الحربِ مَنْ لم يُجرِمِ

والفعل (زوت) فعل ماضي فاعله ضمير مستتر تقديره "هي".

ومثاله في الفعل المضارع (تَعْطُو) في قول امرئ القيس: (الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 34).

وتَــعْــطُــو بِــرَخْــصٍ غَــيْــرَ شَــثْــنٍ كَــأَنّهُ أَسَــارِيْــعُ ظَــبْــيٍ أَوْ مَــسَــاوِيْــكُ إِسْــحِلِ

ففاعل (تَعطو) ضمير مستتر تقديره هي.

أما الضمير المستتر (هو) في الفعل الماضي فنحو (أَصْبَحَ) في قول زهير بن أبي سلمى:(ابن الأنباري ، ط1963م ، ص 326).

فَأَصْبَحَ يَجْرِي فِيهِمُ مِنْ تِلاَدِكُمْ مَغَانِمُ شَتَّى مِنْ إِفَالٍ مُزَنَّمِ

ف (أصبح) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو).

أما تقدير الضمير المستتر (أنا) فإنه يكون واجباً في الفعل المضارع الذي يسبق بهمزة نحو (أَعْلَمُ) عند طرفة بن العبد:(الزوزني،ط 1427هـ،ص 93)

وأَعْلَمُ مَخْرُوتٌ مِنَ الأَنْفِ مَـارِنٌ عَتِيْـقٌ مَتَى تَرْجُمْ بِهِ الأَرْضَ تَـزْدَدِ

ومثله كذلك الفعل (أُعْلِي) في قول لبيد: (الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 112).

أُغلي السّباءَ بكلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ ... أَو جَونَةَ قُدِحَت وَفُضَّ خِتَامُهَا

وإن سبق المضارع بالنون فإن تقدير فاعله يكون الضمير المستتر وجوباً (نَحْنُ) وذلك مثل فاعل الفعل (نَشْرَبُ) في قول عمرو أيضاً: (الزوزني،ط 1427هـ،ص 191)

وَنَشْرَبُ إِنْ وَرَدْنَا المَاءَ صَفْـواً	وَيَشْـرَبُ غَيْرُنَا كَدِراً وَطِيْنَـا

وكذلك الأفعال: (نَشُقَّ وَنَخْتَلِبُ) في قول عمرو أيضاً : (ابن الأنباري، ط 1963م ، ص 330).

نَشُـقُّ بِهَا رُؤُوْسَ القَوْمِ شَقًّـا	وَنَخْتَلِـبُ الرِّقَـابَ فَتَخْتَلِيْنَـا

وقد يكون استتار الفاعل وجوباً، إذا كان ضميراً مستتراً تقديره (أَنْتَ) إن كان فعل أمر نحو (أَبْلِغْ) عند زهير بن أبي سلمى: (الزوزني،ط 1427هـ،ص 122).

أَلاَ أَبْلِغِ الأَحْلاَفَ عَنِّي رِسَالَةً وَذُبيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ

تلك إذاً صور للفاعل وقد جاء اسماً صريحاً أو ضميراً مستتراً أو بارزاً. غير أن هناك رأياً لبعض النحاة ذكره ابن يعيش حيث قال: إن الألف في (قَامَا، ويَقُومَانِ) حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين والواو في (قَامُوا، ويَقُومُونَ) حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة، وأنك إذا قلت الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فالفاعل ضمير مستتر في الفعل، كما في نحو زيد قام. أما الياء في أضربي واخرجي فيذهب كثير من النحويين إلى أنها حرف علامة تأنيث الفاعل المستتر كما كان في المذكر نحو (قام واذهب).(ابن يعيش،د.ط، د.ت،ص7)

وقوع الفاعل مصدراً مؤولاً:

إن لم يكن فعل الفاعل اسماً كما أوضحناه من قبل كان مصدراً مؤولاً والمصدر المؤول يصاغ من حرف مصدري مع صلته، ويدل على معنى مجرد ملحوظ فيه الزمن من العبارة الأصلية التي سبك منها، ونسب هذا المصطلح إلى ابن هشام، كما أن له تسميات أخرى: المصدر المسبوك (عباس حسن) المصدر المقدر (ابن قيم الجوزية) المصدر المنسبك (أبو حيان).(جورج متري وهاني جورج ، ط 1410هـ/ 1999م، ص 395).

يكون الفاعل مؤولاً إذا وقع مصدراً منسبكاً من حرف مصدري وصلته وحروف المصدر خمسة، لكن الذي يصلح منها للسبك في باب الفاعل ثلاثة هي (أنْ، أنّ، ما المصدرية بنوعيها).

أما (كي ولو) فلا تصلحان للسبك في باب الفاعل فكي تكون مسبوقة بلام الجر لفظاً أو تقديراً، فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام فلا يكون فاعلاً، وكذلك (لو) المصدرية لأنها في الغالب مسبوقة بجملة فعلية فعلها ودّ أو يَوَدُّ. أما في معناها فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يعرب مفعولاً للفعل الذي قبلها.(عباس حسن ، ط4 ، 1989م ، ص 269).

ومن حروف السبك – عند بعض النحاة – همزة التسوية، وهي التي تقع في كلام مشتمل على لفظ (سواء) والهمزة المسبوكة مع الجملة التي بعدها مباشرة بمصدر مؤول يعرب فاعلاً، نحو قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ

كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ}،(سورة البقرة ، الآية 6) ، فالمصدر المؤول (أَأَنذَرْتَهُمْ) فاعل لكلمة (سواء) التي بمعنى اسم الفاعل.

ومن أمثلة المصدر المؤول الواقع فاعلاً:(عباس حسن ، ط4 ، 1989م ، ص 65-414).

وغَيَّرَنِي ما غالَ قَيْسًا ومَالِكًا وَعَمْرًا وجَزْءًا بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

ففاعل الفعل (غَيَّرَ) هو المصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه وهو الفعل (غَالَ).

ومثله قول الأسود بن يعفر النهشلي:(المفضل الضبي ، ط10، د.ت ، ص 218).

إِمَّا تَرَيِّنِي قَدْ بُلِيْتُ وَغَضَنِي مَا نَيْل بَصَرِي وَمِنْ أَجْلادِي

فـ (غضني) جاء فاعلها مصدراً مؤولاً من (ما) والفعل (نيل). أما حرف السبك أن فقد سُبِكَ مع فعله في قول عمرو بن الأهتم:(المفضل الضبي ، ط10، د.ت ، ص 215).

وهانَ على أَسماءَ أَنْ شَطَّتِ النَّوَى يَحِنُّ إليها وَالِهٌ ويَتُوقُ

فـ (هان) فاعلها هو المصدر المؤول من (أن) والفعل وهو (أَنْ شَطَّتْ) .

أما في شعر المعلقات فلم يرد الفاعل مصدراً مؤولاً لذلك مثلنا له بأشعار بعض أصحاب المفضليات. بعد أن رأينا الفاعل اسماً ومصدراً مؤولاً، نسأل سؤالاً ونقول: هل يجوز أن يكون الفاعل جملة؟ قسم هذا السؤال النحاة إلى ثلاثة طوائف: (ابن هشام ، ط 1341هـ - 1991م ، ص 491).

الطائفة الأولى:

تقول بعدم وقوعها فاعلاً، وهؤلاء هم البصريون فالعكبري مثلاً – لا يجيز وقوعه جملة لثلاثة أوجه هي: (العبكري ، ط1 1416هـ/1965م ، ص 142-153).

1. أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها.
2. أن الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصح والألف واللام لا تدخل عليها.
3. أن الجملة قد عمل بعضها في بعض فلا يصح أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها ولا في أبعاضها، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد.

الطائفة الثانية:

تقول بجواز وقوعها، واستدلوا بقوله تعالى: {ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ} (سورة يوسف، الآية 35)، واشترطوا في وقوعها أن يكون العامل فعلاً قلبياً وأن تكون الجملة مقترنة بمتعلق، ومنعوا يعجبني يقوم زيد.

الطائفة الثالثة:

تقول بجواز وقوعها فاعلاً مطلقاً وهم – كما يقول ابن هشام – هشام ابن معاوية الضرير وأبو العباس ثعلب وجماعة من الكوفيين، واحتج أصحاب هذه الطائفة بقول الشاعر:(ابن يعيش،د.ط، د.ت،ص7).

وَمَا رَاعَنِي إلا يَسِيراً بِشَرْطِهِ وَعَهْدِي بِهِ فِيْنَا يَغُشَ لِكَيرِ

يقول ابن جني كذا أنشدناه يقصد أبا علي الفارسي – (فينا) وإنما هو "قينا" أراد بقوله (ما راعني إلا يسير) أي: مسيرهُ على هذا وجه. وقد يجوز أن يكون حالاً، والفاعل مضمر، أي ما راعني إلا سائراً. (وقد نسب محقق الخصائص) هذا البيت إلى رجل اسمه معاوية.(ابن جني ، د.ط ، د.ت ، ص 435).

وهناك من يجيز وقوع الجملة فاعلاً إن كان مقصوداً لفظها وحكايتها، لأنها تعد بمنزلة المفرد، كأن تسمع صوتاً يقول: رأيت البشير فتقول سرني رأيت البشير، فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة فاعلاً مرفوعاً بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية.(عباس حسن ، ط4 1989م،ص، 181).

ما أسند إليه فعل أو ما في تأويله:

أ- الفعل:

فالفعل يجب أن يكون تاماً سواء أكان الفعل مُتَصَرِّفاً أو جامداً، ومثال الفعل المُتَصرِّف، نحو (يَعْصِمُ، وطَرَقَتْ) في قول زهير: (الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 85).

لَحِيٍّ حِلالٍ يَعْصِمُ النَّاسَ أَمْرَهُمْ إِذا طَرَقَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ

أما الجامد فنحو (نِعْمَ وبِئْسَ) و(فعل التعجب) فنعم وبئس يأتي فاعلهما في عدة صور:(ابن عقيل،ط4، 1414هـ- 1993م ، ص161-162).

1- محلى بالألف واللام نحو قول زهير بن أبي سلمى:(ابن الأنباري، ط1963م ، 243).

يَمِـينًا لَنِعْمَ الـسَّيِّدَانِ وُجِـدْتُمَا عَـلَى كُلِّ حَـالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ

فجاء فاعل (نِعْمَ) وهو السيدان معرف بأل، ومثله قول زهير أيضاً:(الزوزني، ط 1427هـ ، ص 125).

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الحَيُّ جَرَّ عَلَيْهِمُ بِمَا لاَ يُوَاتِيهِم حُصَيْنُ بْنُ ضَمْضَمِ

2- مضاف إلى ما فيه (أل) وهذا مما لم يرد في شعر المعلقات، ولكن لا بأس أن نمثل له بقول الشاعر عوف بن عطية الخرع:(المفضل الضبي ،ط7 1983م ، ص 327).

ولَنِعْمَ فِتْيانُ الصَّباحِ لَقِيتُمُ وإِذا النِّساءُ حَواسِرٌ كالعُنْقُرِ

فقد جاء فاعل (نِعْمَ) : فتيان مضافاً إلى ما فيه ال (الصباح).

3- مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، ففي نحو قولنا نعم رجلاً زيد، ففاعل نعم ضمير مستتر تقديره (هو) فسرته النكرة التي وقعت بعده وتعرف النكرة تمييزاً.

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهري في (نعم) وأخواتها، فقال قوم لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا نقول نعم الرجل زيد، وذهب قومٌ إلى جواز ذلك واستدلوا بقول جرير: (كرم البستاني ، ط 1960م ، ص 16).

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وأُمُّهُمْ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

قد تقع (مَا) بعد نِعْمَ وبِئس فنقول: (نِعْمَ ما) أو (نعما وبئس)، وقد اختلف النحاة في (ما) هذه فقال قوم هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعلها ضمير مستتر، وقيل هي الفاعل، وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن

خروف ونسبه إلى سيبويه (ابن عقيل،ط1414،1هـ/1993م،ص 166)، وذلك نحو قول سويد بن أبي كاهل المفضل الضبي ،ط7 1983م ، ص 198).

بِئْسَ مَا يَجْمَعُ أَنْ يَغْتَابَنِي مُطْعَمٌ وَخمٌ وَرَاءٌ يَدَّرَعْ

يقول التبريزي معلقاً على هذا البيت أن المرتفع بـــ "بئس" أضمر على شريطة التفسير، وما في موضع منكور، والفعل بعده صفة له، كأنه قال بئس الشيء شيئاً يجمع إلى اغتيابي.(الخطيب التبريزي ، د.ط،د.ت، ص 203).

أما حَبَّذا ولا حَبَّذا فهي من أخوات نعم وبئس فتأتي حبذا للمدح بينما تأتي لا حَبَّذا للذَّم، واختلف النحاة في حبذا على ثلاثة أقوال هي:(العبكري، ط1416،1هـــ - 1965م،ص 188-189).

1- أنها غير مركبة وفاعلها (ذا) والاسم المرتفع بعدها كالمرتفع بعـــد فاعـــل نعـــم، وذلـــك مثـــل قول المُرَقَّش الأصغر: (المفضل الضبي ،ط7 1983م ، ص 245).

أَلاَ حَبَّذَا وَجْهٌ تُرِينا بَياضَهُ ومُنْسَدِلاَتٍ كالمَثَانِي فَوَاحِمَا

2- أن (حَبَّ) ركبت مع ذا وصارا في تقدير اسم مرفوع بالابتداء المرفوع الواقع بعده خبره نحو حبذا زيد.

3- أن حَبَّذا كلها فعل، ترفع الاسم الذي يأتي بعدها فزيد في المثال السابق يكون فاعلاً للفعل حبذا.

أما فاعل فعلى التعجب فإنه يأتي على النحو الآتي:(ابن السراج، ط1420،4هـــ-1999م،ص99-100).

1- يكون ضميراً مستتراً وجوباً في صيغة ما أفعل نحو ما أَحْسَنَ زَيداً، ففاعل أحسن ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على (ما) وهي اسم تام غير موصول، فكأنك قلت: شيءٌ أَحْسَنَ زيداً.

2- وقد يكون اسماً أو ضمير بارزين في صيغة أَفْعِلْ به نحو: أَكْرِمْ بِزَيدٍ، فزيد اسم بارز، وهو فاعل للفعل أكرم، وهو فعل ماضٍ جاء على صيغة فعل الأمر، والباء حرف زائد، أما الضمير البارز فنحو قوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} (سورة مريم ، الآية 38) ، حيث جاء الضمير البارز (هم) فاعل للفعل أسمع.

ب/ ما في تأويل الفعل:

ينقسم ما يشبه الفعل أو ما في تأويله إلى قسمين: أسماء مشتقة وهي اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغة المبالغة، واسم التفضيل، وهي تمثل القسم الأول، أما القسم الثاني فيمثله المصدر واسم المصدر واسم الفعل والظرف والجار والمجرور.

أولاً: القسم الأول:

أ/ اسم الفاعل:

وهو ما دل على معنى مُجَرَّد حادث وعلى فاعله(جورج متري وهاني جورج، ط1410هـــ - 1999م، ص: 63)، وهي يشتق من (فَعْلَ) (ابن هشام ، ط 1341هـــ - 1991م ،ص 360) ، على وزن "فَاعِل" إن كان ثلاثياً، نحو (ضَرَبَ) وهو ضارب وقَتَلَ وهو قَاتِل، ومثلا كاملاً في قول لبيد: (الزوزني ،ط1، 1427هـــ ، ص 155).

عَلِهَتْ تَرَدَّدُ فِي نِهَاءِ صُعَائِـــدٍ سَبْعـــاً تُـــؤَاماً كَامِلاً أَيَّامُهَـــا

فـــ "أيام" فاعل اسم الفاعل (كاملاً) لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل وينصب المفعول.

وكذلك أيضاً (سِاطع) في قول : لبيد (الشنقيطي ، ط2011م ، ص 107):

مَشْمُولَةٍ غُلِثَتْ بِنَابتِ عَرْفَجٍ كَدُخَانِ نَارٍ سَاطِعٍ أَسْنَامُــهَا

فــ "إسنامها" هي فاعل اسم الفاعل (سَاطِع) و(إسنام) مضاف، والهاء مضاف إليه.

أما إن كان الفعل غير ثلاثي فإن الفاعل يأتي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة ويكسر ما قبل الآخر مثل (مُنْتَصِراً) في قول طرفة: (الزوزني ،ط1 ، 1427هــ ، ص 105).

حُسَــامٍ إِذَا مَا قُمْتُ مُنْتَصِراً بِــهِ كَفَى العَوْدَ مِنْهُ البَدْءُ لَيْسَ بِمِعْضَدِ

ومثله "مُخْصِباً" في قول لبيد(الزوزني ،ط1 ، 1427هــ ، ص 165).

فَالضيْفُ والجارُ الجَنِيبُ كَأَنّما هَبَطا تَبَالَةَ مُخْصِباً أَهْضَامُهَــا

فــ" مُخْصِباً " اسم فاعل أتى من غير الثلاثي، أما فاعل اسم الفاعل فهو "أهضامُها" وأهضام (مضاف) والضمير الهاء ضمير مبني في محل جر.

يأتي اسم الفاعل من الفعل اللازم والمتعدي فمن اللازم يلتزم فاعله ومن المتعدي يتعدى إلى مفعوله (عباس حسن ، ط4 ، 1989م ، ص 242).

ب/ الصفة المشبهة:

وهي ما دَلَّتْ على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً(عباس حسن ، ط4 ، 1989م ، ص 242)، ويغلب بناؤها من لازم باب فَرِحَ وَشَرُفَ (أحمد الحملاوي،د.ط ،د.ت ، ص75). وتأتي الصفة المشبهة من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثلها مثل اسم الفاعل من غير الثلاثي ولكن يشترط أن يكون معناها دالاً على الدوام للفرق بينها وبين اسم الفاعل (خديجة الحديثي ، ط1، 1385هــ – 1965م ، ص 275).

ج/ صيغة المبالغة:

تُحَوِّلُ صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى فَعَّال أو فَعُول أو مِفْعَال بكثرة، وإلى فَعِيل أو فِعْل بقلة فتعمل عمل اسم الفاعل.(ابن هشام ، ط 1341هــ – 1991م ، ص 19).

يضاف إلى الصيغ السابقة صيغ مثل فِعِّيل، مثل: سِكِّير ومِفْعِيل نحو مِنْطِيق وفُعَلَة نحو هُمَزَة ولُمَزَة. (محمد خير حلواني ، د.ط ، د.ت ، ص 259)

فهذه الأسماء وهي اسم فاعل والصفة المشبهة وصيغة المبالغة تعمل عمل الفعل فترفع الفاعل، ويشترط فيها أن تكون معرفة بأل، أما إن لم تكن معرفة فإنها تعمل بشرطين هما:(الزمخشري، د.ط ،د.ت ، ص 88).

الشرط الأول:

أن تدل على الحال أو الاستقبال دون المضي فنقول زيد قارئ دروسه الآن أو غداً، ولا نقول أمس، إلا إذا دخلت (أل) على الاسم المشتق، فيجوز القول: زيد القارئ دروسه الأمس.

الشرط الثاني:

أن تكون مواقع هذه الأسماء واحدة من الآتي:

1. مبتدأ مسبوق بنفي أو استفهام، نحو ما قارِئٌ زيدٌ دروسَهُ.
2. خبراً نحو زيد مُتَفَوِّقٌ في دروسه.
3. صفة نحو مَرَرْتُ بِرَجُل ضَرَّابٍ زيداً.
4. منادى نحو يا مَانِحَ الصَدَقة، زاد الله أمثال، أما فعل هذه الأسماء، فإنه يأتي في عدة صور أي: أن يكون فاعل اسم الفاعل اسماً كقول الشاعر لبيداً: (الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 115).

وجَزُورِ أَيْسَارٍ دَعَوْتُ لِحَتْفِهَا بِمَغَالِقٍ مُتَشَابِهٍ أَجْسَامُهَا

وقد يكون ضميراً مستتراً جوازاً مثل قول الأعشى: (الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 201)

ودّعْ هريرةَ إنْ الركبَ مرتحلُ وهلْ تطيقُ وداعاً أيها الرّجلُ؟

ففاعل اسم الفاعل (مُتَشَابِه) اسم ظاهر وهو كلمة (الأجسام) وهو اسم ظاهر، وقد يكون ضميراً مستتراً كما في قول الأعشى السابق، فـ"مُرْتَحِلُ" اسم فاعل، ولكن فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره "هو".

أما مثال فاعل الصفة قول الشاعر عنترة:(الزوزني ، ط 1427هـ ، ص 205)

أَثْنِي عَلَيَّ بِمَا عَلِمْتِ فإِنَّنِي سَمْحٌ مُخَالَقَتِي إِذَا لم أُظْلَمِ

فالصفة المشبهة "سمح" فاعلها اسم ظاهر هو "مخالقة" وكذلك محمَّدٌ حَسَنُ الفِعْل، فالصفة المشبهة (حسن) وفاعلها "الفِعل" وصورة الفاعل مضاف إليه.

أما أمثلة صيغ المبالغة نمثل لها بقول لبيد: (ابن الأنباري ، ط 1963م ، ص 472)

وجزُورِ أَيْسَارٍ دَعَوْتُ لِحَتْفِهَا بِمَغَالِقٍ مُتَشَابِهٍ أَجْسَامُهَا

فالفاعل هنا اسم ظاهر وهو (غُرَبَاءُ) وغرباء مضاف والضمير "الهاء" مضاف إليه، وقد يكون الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً كما في قول الشاعر لبيد أيضاً: (الزوزني، ط 1427هـ 159).

تَـرَّاكُ أَمْكِنَـةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا وْ يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُفُوسِ حِمَامُهَا

فالفاعل هنا ضمير مستتر جوازاً تقديره، (أنا) وهو مستتر في قَوَّال وفَعَّال.

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن فاعل اسم الفاعل يأتي اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً، وكذلك صيغة المبالغة.

أما الصفة المشبهة فبالإضافة إلى الاسم الظاهر والضمير المستتر يأتي فاعلها مضافاً إليه.

د/ اسم التفضيل:

وهو ما دل على شيئين اشتركا أو تباينا في معنى وزاد أحدهما على الآخر فيه (جورج متري، ط 1410هـ – 1999م ، ص 56)، وصيغة اسم التفضيل أن يأتي على وزن (أَفْعَل) فيصاغ من مصدر الفعل بشروط هي:(ابن عقيل ، ط1 ، 1414هـ – 1993م ، ص 154 – 155).

أن يكون ثلاثياً تاماً، مبنياً للمعلوم، متصرفا، قابلاً للتفاوت، مثبتاً، وليس الوصف منه على أَفْعَل فَعْلَاء، مثل: زَيْدٌ أَفْضَلُ من عمرو.

أما إذا لم يستوف شرطاً من هذه الشروط وأريد صوغ اسم التفضيل فيجب الإتيان بصيغة مستوفية للشروط ثم يؤتى بمصدر الفعل العادم لشروط وينصب على أنه تمييز(ابن عقيل ، ط1 ، 1414هـ – 1993م ، ص 154 – 175).

أما فاعل اسم التفضيل فإنه يأتي دائماً ضميراً مستتراً جوازاً (أَطْيَب وأَحْسَن) في قول الأعشى:(الشنقيطي، ط2011م ، ص 204)

يَوْماً بِأَطْيَبَ مِنْهَا نَشْرَ رَائِحَة ولا بأحسنَ منها إذْ دنا الأصلُ

وقد يأتي فاعل اسم التفضيل ضميراً بارزاً نحو مررت برجل أفضل منه أنت، فأنت فاعل لاسم التفضيل أفضل(جورج متري، ط 1410هـ – 1999م ، ص 56).

ولا يأتي فاعل اسم التفضيل اسماً ظاهراً إلا إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه وذلك في كل موضع قد وقع فيه أفعل بعد نفي أو استفهام، وكان مرفوعه أجنبياً نحو: ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عَيْنَيهِ الكُحْلُ مِنْه في عين زيد، فالكحلُ مرفوع بـ (أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه فنقول ما رأيت رجلاً يحسن في عينيه الكحل كزيد (ابن الأنباري ، د.ط ، د.ت ، ص 28).

ثانياً: القسم الثاني:

وهو المصدر واسم المصدر واسم الفعل والظرف والجار والمجرور.

أ/ المصدر:

هناك خلاف بين الكوفيين والبصريين فيه، فهو اسم مشتق من الفعل عند الكوفيين، بينما يرى البصريون أن الفعل مشتق منه.

يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين(ابن الأنباري ، د.ط ، د.ت ، ص 235).

1. أن يكون المصدر نائباً عن فعله نحو ضَرْباً زيداً، فزيد منصوب بـ "ضربا" لنيابته مناب أَضْرِب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً.
2. أن يكون المصدر مقدراً بـ "أنْ" والفعل أو بـ (ما) والفعل أمس أو غداً، إذا أُرِيد المضي أو الاستقبال نحو: عَجِبْتُ من ضربك زيداً أمس أو غداً، ويقدر بـ (ما) إذا أريد به الحال نحو عَجِبْتُ من ضَرْبِك زيداً الآن والتقدير مما تَضْرِب زيداً الآن.

وهذا المصدر يأتي مضافاً أو يأتي مجرداً عن الإضافة، كما أنه يأتي محلى بأل، (ابن هشام ، ط 1341هـ – 1991م ، ص 358). ومن إعمال المنون قوله تعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا .... } سورة البلد ، الآية 14 – 15). فيتيماً منصوب بإطعام وهي مصدر منون، فاعله محذوف تقديره (إطعامُكَ) ومثله قول النابغة الذبياني:(الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 233).

والأُدمَ قَدْ خُيِّسَتْ فُتلاً مَرافِقُهَا مَشْدُودَةً بِرِحَالِ الحِيرةِ الجُدُدِ

حيث رفعت (مَرافقها) بالمصدر (فتلاً) ويعد المصدر المُنَوَّن أقوى المصادر عملاً؛ لأنه أشبه بالفعل إذا كان نكرة.(العكبري ، ط 1416هـ – 1965م ، ص 499).

ب/ اسم المصدر:

وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعله، من دون تعويض.(جورج متري ، ط 1410هـ – 1999م ، ص 68).

يقول ابن عقيل: إن إعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز عمله فقد وهم، فإن الخلاف فيه مشهور. (محمد محي الدين ، ط1 ، 1414هـ – 1992م ، ص 101).

اسم المصدر إما أن يكون علماً مثل يَسَارِ، فَجَارِ، وإما أن يكون مبدوءاً بميم زائدة كالمَحْمدة والمَتْرَبة والثالث فيه خلاف، (ابن عقيل ، ط1 ، 1414هـ – 1993م ، ص 101)، وهو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل له كالكلام والثواب.

وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله تمسكاً بما ورد من نحو قوله:

أَكُفْراً بَعْد ردِّ المَوتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا

الشاهد فيه": قوله: (عَطائِك المائةَ) حيث أعمل اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل فنصب المائة.

ج/ اسم الفعل:

وهو اسم يدل على فعل مُعَيَّن، ويتضمن معناه وزمنه من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل(جورج متري ، ط 1410هـ – 1999م ، ص 63).

اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الفعل، فالبصريون يرون وجوده ويسمونه بالاسم السابق (اسم الفعل)، أما الكوفيون فيرون أن هذه الألفاظ ما هي إلا أفعال.(سيبويه ، ط2 ، 1977م ، ص 241).

وقد أبطل محمد محي الدين في "عدة السالك لتحقيق أوضح المسالك" حُجَّةَ الكوفيين حيث قال: بأنها لا تنطبق عليها شروط الأفعال فمنها ما ينون ومنها ما يتكون من حرفين وهو ما يخالف الفعل، (محمد محي الدين ، ط1 ، 1414هـ – 1992م،ص 82) ، ولاسم الفعل أنواع هي: (سيبويه، ط2 ، 1977م،ص 280).

1. اسم فعل الأمر، وهو ما دلَّ على فعل الأمر نحو (صَهْ). بمعنى (اسْكُتْ)، (حَيّ) بمعنى (أقْبِل) وحَذَارِ بمعنى (أحْذَرْ) وعَلَيْكَ (الْزَمْ) نحو قوله تعالى: {... عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ...}. (سورة المائدة ، الآية 105).
2. اسم الفعل الماضي، وهو ما دل على فعل ماضٍ نحو سُرْعَانَ (أسْرِعْ) وهَيْهَات "بَعُدَ" وَشَتَّان (افْتَرَقَ).
3. اسم الفعل المضارع، وهو ما دَلَّ على الفعل المضارع نحو: أَوَّه (أَتَوَجَّع) أُفٍّ (أَتَضَجَر)، وبعضهم أسقط هذا الضم، وفَسَّرَ اسمي الفعلين بتوجعتُ وتضجرتُ.

يأتي فاعل أسماء الأفعال في الصورتين الآتيتين: (عباس حسن، ط4 ، 1989م ، ص156).

الأول: قد يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ويكاد هذان يختصان باسم الفعل الماضي وحده نحو: هَيْهات تحقيقُ الآمال بغير الأعمال، ونحو السَّفَرُ هيهات أي هو، ومثل عمرو ومعاوية في الدهاء شتَّان، أي هما.

الثاني: يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوباً، وهذا هو الأعم الأغلب في اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر، ويشترط في هذا الضمير أن يكون مناسباً للمضارع أو للأمر الذي يقوم اسم الفعل مقامه نحو (أُفٍّ) بمعنى أَتَضَجَّر ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

ولا يكاد يصح في هذا الباب كله دون أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً.

د/ الظرف والجار والمجرور:

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمونه الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة وذلك نحو أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرو، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المُبرِّد، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في قولك أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو، حَلَّ أمامك زيد، وحَلَّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفي بالظرف فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء؛ لأنه قد يتعرى من العوامل اللفظية وهي معنى الابتداء. (ابن الأنباري ، د.ط ، د.ت ، ص 51).

ويشترط في الظروف والجار والمجرور أن يكونا مسبوقين بنفي أو استفهام. وأجاز الكوفيون والأخفش رفع الفاعل وإن لم يسبق بنفي أو استفهام أو لم يكن اسماً موصوفاً أو موصولاً(ابن هشام ، ط1 ، 1410هـ - 1981م ، ص 60 - 69)، وذلك نحو قول طرفة بن العبد:(الزوزني ، ط 1427هـ ، ص 88)

لَهَا مِرْفَقَانِ أَفْتَلانِ كَأَنَّمَا تَمُرُّ بِسَلْمَي دَالِجٍ مُتَشَدِّدِ

فـ"مِرْفقانِ" يعرب على رأي الكوفيين فاعل للفعل "اسْتَقَرَّ" المحذوف، وهي مبتدأ مؤخر للخبر المقدم وهو (عليهما) في رأي البصريين.

4- مقدم أصلي المحل والصيغة:

أي أن يكون الفعل مُقَدَّماً وأصلياً في محله، فيقدم على الفاعل، وهذا الذي نعني به التقديم والتأخير.

أما قولهم (أصلي الصيغة) فيراد به بناء الفعل للمعلوم نحو قول امرئ القيس:(الشنقيطي ، ط 2011م ،ص 36).

يَزِلُّ الغُلَامُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ وَيُلْوِي بِأَثْوَابِ العَنِيْفِ المُثَقَّلِ

فالفعل (يَزِلُّ) مبني للمعلوم فهو أصلي الصيغة فجاء بعده فاعله، وهو (الغُلامُ).

أما إن بني الفعل للمجهول، فإن الاسم المرفوع بعده يكون نائباً للفاعل وليس فاعلاً نحو قوله تعالى: { قُضِيَ الأَمْرُ} (سورة يوسف ، الآية 41)، وقد يكون نائب الفاعل ضميراً ظاهراً: كما في "حُدِّثْتُ" في قول عمرو بن كلثوم(الزوزني ، ط 1427هـ ، ص 185):

فَهَلْ حُدِّثْتَ فِي جُشَمِ بْنِ بَكْرٍ بِنَقْصٍ فِي خُطُوْبِ الأَوَّلِيْنَا

فـ "تاء" المخاطب ضمير مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل.

وقد يكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً كما في "حفزت" عند لبيد:(ابن الأنباري ، د.ط، د.ت ، ص 430).

حُفِزَتْ وَزَايَلَهَا السَّرَابُ كَأَنَّهَا أَجْزَاعُ بِيشَةَ أَثْلُهَا وَرِضَامُهَا

فـ (نائب الفاعل) في (حُفِزَتْ) ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي).

بعض أحكام الفاعل:

1- رفعه:

اتفق النحاة جميعهم على أن الفاعل يكون مرفوعاً، غير أنهم اختلفوا في عامل الرفع فيه إلى عدة آراء:(السيوطي ، د.ط ، د.ت ، ص 254).

الأول: وعليه الجمهور أن العامل المسند من فَعَلَ، أو ما ضمن معناه.

الثاني: أن رافعه الإسناد أي النسبة، فيكون العامل معنوياً، وعليه هشام.

الثالث: شبهه بالمبتدأ من حيث أنه يخبر عنه بِفِعْلِه، كما نخبر عن المبتدأ بالخبر.

الرابع: كونه فاعلاً في المعنى وعليه خلف، كما نقله أبو حيان.

الخامس: ذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرفع بإحداثه الفعل.

أما علة رفعه عن أبي البقاء العكبري فإنها تعود للآتي:(العكبري ، ط1 ، 1416هـ - 1965م ، ص 151).

1. أن الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول.
2. أن الفاعل أَقَلّ من المفعول، والضمُ أَثْقَل من الفتح فجُعِلَ الأثقل للأقل، والأخف للأكثر تعديلاً.
3. أن الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفه، والضمة أقوى الحركات، فَجَعَلَ له أقوى الحركات وهو الضمة.

فهذه العلل التي ساقها أبو البقاء العكبري ليست منطقية بل هي علل فلسفية، لأن العربي بلا شك عندما رفع الفاعل في قوله لم ينظر إليه هذه النظرة العقلية، وإنما حديث جرى على لسانه فأصبح طبعاً وسجيةً.

علامة رفع الفاعل:

أ/ الضمة:

وتكون ظاهرة نحو كلمة (القبائلُ) في قول عمرو بن كلثوم:(الشنقيطي،ط 2011م ، ص 140).

وَقَدْ عَلِمَ القَبَائِلُ مِنْ مَعَدّ إِذَا قُبَبٌ بِأَبطَحِهَا بُنِيْنَا

حيث جاءت كلمة (القبائلُ) مرفوعة بالضمة الظاهرة ومثلها كلمة (الغُلامُ) عند امرئ القيس، وذلك في قوله: (الزوزني ، ط 1427هـ ، ص 66).

يَزِلُّ الغُلَامُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ وَيُلْوِي بِأَثْوَابِ العَنِيْفِ المُثَقَّلِ

كما أن الضمة قد تكون مقدرة ولا تظهر في نهاية الفاعل لفظاً وكتابة، عندما تكون نهاية الفاعل ياء منقوصة أو ألف مقصورة، أو شُغِلَتْ بحركة المناسبة. فعندما يكون الفاعل اسماً منقوصاً يمنع الثقل الناشئ من دخول الضمة على الياء من ظهور الضمة، وبالتالي تكون مقدرة على آخره نحو: حَكَمَ القَاضِي، حيث

وقع القاضي فاعلاً للفعل (حَكَمَ) فجاءت ضمته مقدرة على آخره فمنعت الياء المنقوصة من ظهورها، حتى لا ينشأ الثقل في نهاية الفاعل.

أما إن كان الفاعل اسماً مقصوراً فنحو حضر مرتضى، ف (مرتضى) فمرتضى فاعل للفعل حضر، وهو اسم مقصور، فتعذر ظهور الضمة على آخره، فكانت مقدرة.

أما شاهده في شعر المعلقات ما جاء عند طرفة بن العبد في قوله:(ابن الأنباري، 1963م ،ص212).

عَلَى مَوْطِنٍ يَخْشَى الفَتَى عِنْدَهُ الرَّدَى مَتَى تَعْتَـرِكْ فِيْهِ الفَـرَائِصُ تُرْعَـدِ

وتقديراً الضمة لحركة المناسبة فنحو فاضت دموعي. فإن دموع فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، لأن الضمة لا تتناسب مع ياء المتكلم، فجاءت الكسرة في محلها لأنها لا تتناسب مع الياء.

ب/ الألف:

تكون الألف علامة لرفع الفاعل المثنى مثل قول امرئ القيس:(الزوزني ، ط 1427هـ ، ص48)

وَمَـا ذَرَفَـتْ عَـيْـنَـاكِ إلاّ لِـتَـضْـرِبِي بِـسَـهْـمَـيْـكِ فِـي أعْـشَـارِ قَـلْـبٍ مُـقَتّلِ

حيث رفع الفاعل وهو (عيناك) بالألف؛ لأنه مثنى، وعينا مضاف والكاف ضمير مبني في كل جر مضاف إليه.

ونحوه قول عنترة:(الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 163).

ولقَدْ حَفِظْتُ وَصَاةَ عَمِّي بِالضُّحَى إِذْ تَقْلِصُ الشَّفَتَانِ عَنْ وَضَحِ الفَمِ

فهنا أيضاً رفع الفاعل (الشفتان) بالألف؛ لأنه مثنى.

ج/ الواو:

تكون الواو علامة في الفاعل الذي يكون جمع مذكر سالماً، مثل قول المسيب بن علس:(المفضل الضبي، ط7، 1983م ، ص63).

وَإذا رَمَاهُ الكَاشِحُونَ رَمَاهمُ بِمُعَابِلٍ مَذْرُوبَةٍ وَقَطَاعِ

حيث جاء الفاعل وهو (الكاشحون) مرفوعاً وعلامة رفعه الواو.

أما إذا كان الفاعل اسماً من الأسماء الخمسة فإنه يرفع وتكون الواو علامته، ولكن بشروط؛ لا بد من أن تكون ذو بمعنى صاحب، والفم إذا فارقته الميم، والأب والأخ، والحم والهن، ويشترط في غير "ذو" أن تكون مضافة لا مفردة، فإذا أُفْرِدَتَ أُعْرِبتْ بالحركات ويشترط في الإضافة أن تكون لغير ياء المتكلم، فإن كانت الياء أعربت بالحركات المُقدَّرة و (ذو) ملازمة للإضافة لغير ياء المتكلم، فلا حاجة لاشتراط الإضافة فيها. (ابن هشام ، ط 1321هـ – 1991م ، ص 39 – 41).

ومن أمثلة ذلك فاعل الفعل (يُصاحبُ) في قول الأعشى:(الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 206).

وَقَدْ أَقُودُ الصّبَى يَوْماً فيَتْبَعُنِي وقدْ يصاحبني ذوالشَّرة الغزلُ

فـ(ذو) فاعل للفعل المضارع (يصاحب) رغم أن مفعوله قد تقدم عليه وهو الضمير (ياء المتكلم) التي وقعت بعد نون الوقاية.

وكذلك فاعل (يسعى) في قول الأعشى أيضاً: (الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 208).

يسعى بها ذو زجاجاتٍ لهُ نطف مُقَلِّصٌ أسفلَ السّرْبالِ مُعتَمِلُ

و(ذو) كذلك فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، و(ذُو) مضاف، و(زُجَاجَاتِ) مضاف إليه.

هل يجر الفاعل ؟:

قد يأتي الفاعل مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، وذلك في الحالات الآتية:

1- إذا أضيف إليه المصدر أو اسم المصدر. فمثال إضافة المصدر قوله تعالى: {... وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ...}. (سورة البقرة ، الآية 251).

فالفاعل هو لفظ الجلالة (الله) وقد جر لفظاً بإضافة المصدر وهو (دَفْع) إليه.

أما إضافة اسم المصدر للفاعل نحو قوله صلى الله عليه وسلم: ("قال عمر رضى الله عنه قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة من قبل امرأته او جسها بيده وعليه الوضوء" رحمكم الله رحمة واسعة) (مالك بن أنس ، ط1 ، 1421هـ - 2001م ، ص 42)، فقد جر الفاعل وهو الرجل لفظاً بإضافته لاسم المصدر وهو "قُبْلة".

2- إذا سبق بـ(من) أو (الباء) أو (اللام) الزائدات، والزائد عند النحويين كما يرى ابن هشام الأنصاري - الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد.(ابن هشام ، ط 1341هـ - 1991م ، ص108).

ويشترط في جر الفاعل بـ(من) الزائدة أن يتقدَّمها نفي أو استفهام وأن يكون مجرورها نكرة، (ابن هشام ، ط 1341هـ - 1991م ، ص 353- 354) ، نحو قوله تعالى: {... أَن تَقُولُواْ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ...} (سورة المائدة ، الآية 19)، ويكون جر الفاعل بالباء الزائدة على ثلاثة أضرب:(ابن هشام ، ط 1341هـ - 1991م ، ص 124 - 126).

أ- واجباً:

يكون ذلك في فاعل أفعل التعجب، نحو أَكْرِم بزيدٍ، حيث دخلت الباء على فاعل (أكرِم)، وهو زيد.

ب- جائزاً:

ويكون ذلك في فاعل الفعل (كفى) حيث يأتي مجروراً بالباء نحو قوله تعالى: {كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} (سورة الفتح ، الآية 28)، ونحو قول بشامة بن عمرو:(المفضل الضبي ، ط7 ، 1983م، ص 59)

وَلا تَقْعُدُوا وَبِكُم مِنَّةٌ كَفَى بِالْحَوَادِثِ لِلْمَرءِ غَوْلا

حيث جاء فاعل كفى مجروراً بالباء وهو الحوادث، وهذا البيت من المفضليات، أما في شعر المعلقات فلم يرد شاهد لفاعل مجرور على حد علمي.

وقد يتجرد فاعل كفى من الباء الزائدة كما في قول القائل:(ابن منظور ، ط1 ، 1999م ،ص 3908).

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ أَنْ تَجَهَّزْتَ غَازِياً كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً

فجاء الفاعل هنا وهو (الشيب) متجرداً من الباء الزائدة.

ج- شاذاً:

ويكون في دخول الباء الزائدة على غير فاعل الفعل كفى وذلك مثل قول قيس بن زهير العيسى: (الأشموني ، ط2 ، 1358هـ - 1939م ، ص 139).

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

حيث دخلت الباء الزائدة على فاعل الفعل يأتي وهو (ما) ومثاله أيضاً قول الشاعر:(ابن هشام ، ط 1341هـ - 1991م ، ص 126).

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِي وَسِرْبَالِيَهْ

فجاء فاعل الفعل أودى مقترناً بالباء الزائدة وهو نعلي.

وقد يفهم من ذلك أن الفاعل قد يأتي مصدراً محذوفاً تقديره : ألم يأتك إخبارٌ كما في البيت الأول، أو (أودى أمرٌ جلل) ولا معنى للقول بالشذوذ.

أما مثال جر الفاعل باللام الزائدة فنحو قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} (سورة المؤمنون ، الآية 36). فدخلت اللام على فاعل اسم الفعل (هَيْهَات) وهو (ما).

أما الدليل على أن الفاعل في الأمثلة السابقة مجروراً لفظاً مرفوع محلاً فإنه يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل، نحو ما جاءني من رجلٍ كريمٍ، وكريمٌ، وما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ، ولا امرأةٌ، فإن كان المعطوف معرفةً تَعَيَّن رفعه، نحو ما جاءني من عبدٍ ولا زيدٍ، لأن شرط جر الفاعل ب(من) أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه.(الأشموني ، ط2 ، 1358هـ_ 1939م ، ص 139).

وردَّ بعضُ العرب مجيء الفاعل منصوباً وذلك في قولهم: خرقَ الثوبَ المِسمارُ،وقولهم كَسَرَ الزُجَاجَ الحجرُ. (محمد محي الدين ، ط1 ، 1414هـ - 1992م ،ص 84).

2- وقوعه بعد المسند:

يجب أن يقع الفاعل بعد المسند مباشرة سواء أكان المسند فعلاً أو ما يشبهه ويشترط تقديم الفعل على الفاعل يرجع إلى أربعة أوجه كما يرى أبو البقاء العكبري:(العكبري ، ط1 ، 1416هـ - 1995م،ص149).

أحدهما:أن الفاعل جزء من الفعل، ومحال تقديم جزء الشيء عليه.

الثاني:أن كونه فاعلاً لا يتصور حقيقةً إلا بعد صدور الفعل منه.

الثالث:أن الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره، كقولك: زيدٌ قام أبوه. وليس كذلك إذا تقدم عليه.

الرابع: أن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتاج إلى ضمير تثنية ولا جمع، والضمير لازم له، كقولك الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وليس كذلك إذا تقدم.

ويستطرد أبو البقاء العكبري في ذكر أدِلَّة كثيرة تدل على أن الفاعل كجزء من أجزء الفعل منها (العكبري ، ط1 ، 1416هـ - 1995م،ص149 - 151).

1. أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل، لئلا تتوالى أربعة متحركات نحو: ضَرَبْتَ وضَرَبْنا.
2. أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة، ويقصد الأفعال الخمسة، علامة رفع مع حيلولة الفاعل بينهما، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.
3. أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الحرف من الفعل واختلاطه به فقالوا: سَافْرتَ أنت وزيدٌ ولم يقولوا سَافْرتَ وزيد.
4. أنهم فَضَّلوا (تاء التأنيث) بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه.
5. أنهم نسبوا إلى (كُنْتَ) (كُنْتِ) ولولا جعلهم التاء كجزء من الفعل لم يَبْقَ مع النسب.

ومن أمثلة الفاعل الذي يقع بعد المسند في شعر لبيد بن ربيعة:(الزوزني ، 1427هـ ، ص 135).

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنَىً تَأَبَّــدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَــا

فـ (الديار) هي فاعل للفعل (عفت) وقد جاء الفاعل متأخراً عن الفعل كما هو الأصل، ومثله قول طرفة:(الشنقيطي ، ط2011م ، ص 58).

وَإِنْ يَلْتَــقِ الحَيُّ الجَمِيْــعُ تُلاَقِنِــي إِلَى ذِرْوَةِ البَيْتِ الشَّرِيْفِ المُصَمَّــدِ

حيث جاء المسند وهو (يلتق) متقدماً على المسند إليه وهو (الحي)، ونحوه قول عمرو بن كلثوم: الزوزني ، 1427هـ ، ص 178).

وَقَدْ هَرَّتْ كِلاَبُ الحَيِّ مِنَّــا وَشَــذَّبْنَا قَتَــادَةَ مَنْ يَلِيْنَــا

فكذلك جاء الفعل (هَرَّتْ) مُتَقَدِّماً على فاعله وهو (كِلابُ).

يُجَوِّز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله ويستشهدون في ذلك بقول الزُّباء:(السيوطي، د.ط،د.ت،ص 142).

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا

فالشاهد عندهم أن (مشيها) فاعل للصفة المشبهة (وئيدا) وقد تقدم الفاعل وهو المسند إليه على المسند وهو وئيدا.

أما البصريون فيرون مُسَوِّغ الرفع (مَشْيُها) يعود إلى أنها مبتدأ لخبر محذوف تقديره.. (مشيها يكون أو يوجد وئيدا). وقيل ضرورة. وقد روي البيت في مشيها مثلثاً الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر أي تمشي مَشْيَها والخفض بدل اشتمال من الجمال.(الأشموني،ط2، 1358هـ ،1939م ، ص144).

ويذكر الصبَّان مسوغاً آخر لرفع مشيها وهو أن جعلها فاعلاً للجار والمجرور الذي هو (للجمال) لكون هذا الجار والمجرور قد اعتمد على الاستفهام فهو نظير قوله تعالى: { **أَفِي اللَّهِ شَكٌّ** } (سورة إبراهيم،الآية 5)، وقد يبدو هذا الوجه أن يخلو الجار والمجرور الواقع خبراً من ضمير يعود إلى المبتدأ؛ لأنه لو جعل فيه ضمير لكان هذا الضمير فاعلاً، والغرض أنه قد جعلت الفاعل هو الاسم الظاهر ولا يكون للحدث الواحد فاعلان.(الصبان ،د.ط ، د.ت ، ص43).

ففي حالة تقديم الفاعل على الفعل فإن الجملة تَتحوَّل من كونها جملة فعلية إلى جملة اسمية، وإن كان الفاعل المُتَقَدِّم الذي صار مبتدأ مسنداً إليه في حالة تقديمه على الفعل أو تأخره عنه، فربما يأتي تقديم الفاعل على الفعل لغرض بلاغي في نفس المتكلم يريد به انتباه السامع وأَسْرِه، فيُقَدِّم له الاسم المرفوع لِيُحَقِّقَ ما يريده، ونحن نعرف أن البلاغة تحقق معانيها في مخالفة بعض أساليب النحو المرسومة له.

3- وجوب ذكره:

يقصد بقول النحاة وجوب ذكره أنه عمدة لا بد من وجوده حيث لا يستغنى عنه نهائياً فذلك ما رفضوه عدا الكسائي والسُهَيلي وابن مُضَاء فقد رَجَّحوا حذفه لدليل كالمبتدأ والخبر.(السيوطي،د.ط.د.ت،ص 255).

فَصَّل بعض النحاة بين الفاعل المحذوف والمُسْتَغْنَى عنه، فالحذف يكون من الموجود ولما لم يكن موجوداً في بعض التراكيب اللغوية، فإنهم يقدرونه ويضعون مكانه عنصراً آخر. أما ما يستغنى عنه فلا حاجة

لتقديره إذ بغيره يستقيم التركيب،(خليل أحمد عايرة،ط2، 1410هـ - 1990م،ص139- 140)، فالفاعل عند النحاة لا يحذف إلا في حالات معينات حددوها وهي:(ابن هشام،ط 1341هـ-1991م،ص 88).

1- إذا بُنِي للمجهول:

وبناء الفعل للمجهول يستلزم بنيته الصرفية حيث يُضَم أول الفعل سواء أكان ماضياً أو مضارعاً، ويُكْسَر ما قبل الماضي، ويفتح ما قبل المضارع.(ابن عقيل ، ط1 ، 1414هـ - 1993م ، ص 501).

يُعرب الاسم الذي يقع بعد الفعل المبني للمجهول مفعولاً لم يسم فاعله، والذي عرف واشتهر بما لم يسمى فاعله، فهذا ربما يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو مصدراً ناب عن الفاعل بعد حذفه، فأخذ حكمه الإعرابي وهو الرفع، فهو يعامل معاملة الفاعل وتنطبق عليه أحكامه.

2- المصدر:

نحو ضرباً زيداً، حيث حذف الفعل وفاعله وتقدير الكلام اضرب ضرباً زيداً. ونحوه قوله تعالى: **{أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ}** (سورة البلد ، الآية 14) ، والتقدير: إطعامك حيث لم تذكر (الكاف) وهي فاعل المصدر إطعامً وذلك لعدم تحمل الجامد لضمير.

3- الفعل المؤكد بالنون نحو (يَصُدَّنَّكَ) في قوله تعالى: {وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ } (سورة القصص، الآية: 87)، و(يَصُدَّنَّكَ) أصله يصدون حيث حذفت نونه علامة لجزمه، ثم أدخلت عليه نون التوكيد الثقيلة فحذفت الواو وهي فاعله لالتقاء الساكنين، وهما واو (يَصُدُّونَ) ونون التوكيد.

4- التعجب:

نحو قوله تعالى: { {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ } (سورة مريم ، الآية 38)، واسمع جاء فاعلها بعدها وهو (بِهِم) فهو مذكور، أمَّا أَبْصِر فقد حُذِفَ فِاعلها وتقديره بهم لدلالة فاعل اسمع عليه.

5- الاستثناء المفرغ:

وهو ما حذف من جملته المستثنى منه والكلام غير موجب (عباس حسن ، ط4 ، 1989م ، ص317)، نحو ما قَامَ إلا زيدٌ، يذكر النحاة أن فاعل الفعل قام محذوف وتقديره (أحدٌ) أي ما قام أَحَدٌ وبعضهم يرى الفاعل في زيد فهو ليس محذوفاً، ومثال حذفه في من قال بحذفه قول علقمة بن عبده:(المفضل الضبي، ط7، 1983م ، ص 395).

فَلَمْ تَنْجُ إلا شَطْبَةٌ بِلِجَامِهَا وإلا طَمِرٌ بِالْقَنَاةِ نَجِيبُ

فتقدير فاعل (تَنْجُ) يمكن أن يكون (واحدة) فيكون أصل الكلام: فلم تَنْجُ واحدة إلا شطبة، ومثله أيضاً قول سلمة بن الخرشب حيث قال: (المفضل الضبي، ط7، 1983م ، ص 38)

فَلَمْ تَنْجُ إلا كُلُّ خَوْصَاء تَدْعِي بِذِي شُرَفَاتٍ كَالْضِيقِ المُخَاطِرِ

يضيف بعض النحاة حالات أخرى إلى السابقات يجب أن يحذف فيها الفاعل وهي:

1. فاعِل الأفعال المكفوفة بـــ (ما) وهي ثلاثة قَلَّ، كَثُرَ، طَالَ.
2. وفي نحو:(ما قام وقعد إلا زيدٌ) فيكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثاني وهو مذهب الكسائي. ويلزم البصريين أيضاً في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه؛ لأنهم

يوافقونه ههنا في أنَّ هذا من باب الحذف لا الإضمار لأنهم حذفوا الفاعل مع إلا لدلالة الثاني عليه؛ لأنه هو.(الرضي ،د.ط ، د.ت ، ص 198).

3. أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل نحو: فتلقفهما رَجُلَ رَجُلَ، فإن أصله فَتَلَقَّفَهُمَا الناس رَجُلاً رجُلاً أي متناوبين كما في ادخلوا الأول فالأول، أي مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شيءٌ واحد ولا تَعَدُّد في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يَتَعَدَّد، فرفعهما كرفع واحد. (الخضري، د.ط ، د.ت ، ص 160).

ويجوز حذف الفاعل في حالتين – كما يرى عباس حسن–وهما:(عباس حسن،ط4، 1989م ،ص 59).

الحالة الأولى – أن يكون عامله مصدراً، مثل: إكرام الوالد مطلوب، وإن كان النحاة قد ذكروه في وجوب حذف الفاعل.

الحالة الثانية – أن يحذف جوازاً مع عامله لداعٍ بلاغي بشرط وجود دليل عليهما مثل: من قابلت؟ فتقول: صديقاً، أي قابلتُ صديقاً.

4– جواز حذف فعله:

لم يعترض النحاة في حذف فعل الفاعل بشرط أن تدل قرينة عليه، فجوزوا حذفه في مواضع وأوجبوه في أخرى، فهو يحذف جوازاً في الحالات الآتية:(الزمخشري، د.ط ،د.ت ، ص192).

1– أن يقع جواباً لاستفهام نحو عليٌّ في جواب من سأل أَحَضَرَ أحدٌ؟ فيكون التقدير حضر عليٌّ، والاستفهام واضح بيَّن وهو بالهمزة. وقد يكون الاستفهام مضمراً غير مذكور، يفهم من السياق من غير تصريح به، وذلك نحو قول الشاعر الذي يردده معظم النحاة عند حديثهم عن حذف الفعل وهو (ابن هشام ، ط1341هـ – 1991م ، ص 293).

لَبَيْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

فضارع فاعل لفعل محذوف جوازاً يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام المقدر، وكأن سائلاً سأل فقال: من يبكيه؟ فأجاب ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل لإشعار يُبْكَ المبني للمجهول.

2– أن يُجابَ به نفي كقول الشاعر: (الصبان ، د.ط، د.ت ، ص 45).

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيْلَ لَمْ يُعْرَ قَلْبُهُ مِنْ الوَجْدِ شَيءٌ قُلْنَ بَلْ أَعْظَمَ الوَجْدِ

فالشاهد في (أعظم) حيث تعرب فاعلاً لفعل محذوف جوازاً تقديره (عراه)؛ لأنه وقع جواباً لنفي وهو (لم يُعْرَ) فحذف وبقي فاعله موجوداً.

3– إذا استلزم الفعل الرافع للفاعل على ذكر قبله من فعل كقول الشاعر:(سيبويه،ط1977،2م،ص289).

أَسْقَى الإِلهُ عُدْوَاتِ الوَادِي وَجَوْفَهُ كُلُّ مُلِثٍّ غَادِي

كُلَّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوادِ

فالشاهد فيه: "كُلُّ أَجَشٍّ" حيث رفع (كُلَّ) على أنه فاعل لفعل استلزمه اسقى تقديرها أسقاها.

وجوب حذف الفعل:

قد يحذف الفعل (ابن هشام ، ط 1341هـ – 1991م ، ص34)، بعد أداة الشرط (إن) أو (إذا) وجوباً مع بقاء فاعله ظاهراً وبعد الفعل المُفَسَّر للمحذوف والذي يستحسن فيه أن يكون فعلاً ماضياً لفظاً ومَعْنًى، أو مَعْنًى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف لم).

فمن أمثلة الحذف بعد (إن) قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} (سورة التوبة ، الآية 6)، حيث حذف فعل الفاعل (أَحَدٌ) وتقديره استجارك فأصل الكلام هو: (إن استجارك أحدٌ). ومن أمثلة الحذف بعد (إذا) الشرطية قوله تعالى:{ **إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ** }، (سورة الانفطار ، الآيتان ، 1 – 2) والتقدير إذا انفطرت السماءُ، وإذا انتثرت الكواكبُ، ومن أمثلة حذف الفعل بعد إذا في شعر عوف بن الأحوص حيث قال: (المفضل الضبي ، ط7 ، 1983م ، ص177).

إِذَا الشَّوْلُ رَاحَتْ لَمْ تُغِذْ لَحْمَهَا بِأَلْبَانِهَا ذَاقَ السِّنَانَ عَقِيرُهَا

فنجد أن الشاعر حذف فعل الفاعل (الشَّوْلُ) لدلالة الفعل الواقع بعده عليه وهو راحت، وذلك مما لا نظير له عند أصحاب المعلقات.

3- إفراد الفعل المسند إلى الفاعل المُثَنَّى أو الجمع:(سيبويه ، ط2 ، 1977م ، ص 40 – 41).

الأصل أن يفرد الفعل الذي يسند إلى الفاعل المثنى أو الجمع نحو قول حاجب بن حبيب السدي (المفضل الضبي ، ط7 ، 1983م ، ص 37)

وَقَدْ سَعَى الوَاشُونَ وَاخْتَلَفُوا حَتَّى تَجَنَّبْتَها مِنْ غَيْرِ هِجْرَانِ

وقوله أيضاً: (المفضل الضبي ، ط7 ، 1983م ، ص371).

وَالْحَارِثَانِ إِلَى غَايَاتِهِم سَبَقاً عَفْواً كَمَا أَحْرَزَ السَّبْقَ الْجَوَادَاتُ

فالفعلان (سَعَى) و(أَحْرز) جاءا مفردين فاعلهما على الترتيب جمعاً ومثنى.

أما أن يثنى الفعل أو يجمع مع فاعله المثنى أو المجموع، فإن كثيراً من الأمثلة التي وردت تدل على ذلك سواء أكان في بعض أشعار العرب أم في أقوالهم، وتعرف هذه اللغة عند النحاة بـــ(لغة أَكَلُوني البَرَاغِيُث) والتي تعرف عند ابن مالك النحوي بلغة (يَتَعَاقَبُونَ فِيْكم مَلائِكة).(الإمام مسلم ، ط2 ، 1972، ص 439).

أما سبب هذه التسمية فلم أجد له إشارة اللَهُمَّ إلا عند : عبد المجيد عابدين، وهذا الكلام لمحمد أحمد الشامي – في موضعين من كتابه المسمى (عن أصول اللهجات العربية) ذكر في الموضع الأول أن السبب هو رفض علماء العربية لمثل هذا الأسلوب؛ لأنهم يعدونه خارجاً عن دائرة اللغة النموذجية الفصحى، وسموه اللغات المستهجنة أو المذمومة أو الرديئة وفعلوا على كثر منها ألقاباً تنطوي على الذم فقالوا: العجعجة، والغمغمة، وأكلوني البراغيثُ والعجرفية، ويذكر في مكان آخر فيقول عن الاصطلاح (لغة أكلوني البراغيثُ) أنه اصطلاح ينطوي على شيء من السخرية والاستهجان.(محمد أحمد الشامي ، د.ط ، د.ت ، ص 273).

رأي النحاة في إعراب المُلْحَق بالفعل في لغة "أكلوني البراغيث":

اختلف النحاة في إعراب المُلْحَق بالفعل في وجهين:

الوجه الأول: أنه يعرف فاعلاً للفعل، والاسم المرفوع بعده بدلاً منه ففي قول القائل:(السيوطي ، د.ط ، د.ت ، ص 257).

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّواضِرِ

فالغواني على حسب زعم النحاة لا يمكن أن تكون فاعلاً؛ لأن نون النسوة في (رَأَيْنَ) هي الفاعل، فلا يمكن أن يجتمع فاعلان لفعل واحدٍ، فكان أن أعربوها – الغواني – بدلاً. ومثله الكثير من الشواهد التي يذكرونها لهذه المسألة.

الوجه الثاني :(السيوطي ، د.ط ، د.ت ، ص 257) وهو القائل: بأن هذه الملحقات بالأفعال ما هي إلا حروف تدل على التشبيه والجمع مثلها مثل التاء التي تدل على التأنيث، فيكون الاسم المرفوع بعدها فاعلاً أو مبتدأ مؤخراً، نحو قول القائل:(ابن عقيل ، ط1 ، 1414هـ – 1993م ، ص 470).

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِراءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكُلُّهُم أَلُومُ

فيكون إعراب (قومي) وهو فاعل الفعل يلوم، والواو حرف دال على الجمع، وقد يعرب (قومي) أيضاً مبتدأ مؤخراً، وجملة (يلومونني) تكون خبره المقدم.

فهذه اللغة – أكلوني البراغيثُ – مع شهرتها إلا أن النحاة جعلوها صفة لقبيلتي طي وأزد شنوءة، (السيوطي ، د.ط ، د.ت ، ص 470) يتصفون بها دون غيرهم.

أما ما يتعلق بهذه اللغة في شعر المعلقات فلا أكاد أعثر على شاهدٍ واحدٍ أستطيع أن أذكره فهي خالية منها في كل أبياتها وقصائدها.

نختم قولنا في هذه اللغة – أكلوني البراغيث – بأنَّ الاسم في الواقع بعد الفعل الملحق به علامة التثنية أو الجمع قد يكون اسماً مضافاً على غيره، ويكون المعطوف والمعطوف عليه اسمين مفردين، لا تثنية ولا جمع فيهما استشهد النحاة على هذه الصورة بقول عبد الله بن قيس الرُّقَيات حيث قال:(ابن هشام، ط1341هـ – 1991م ، ص 434).

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

فالشاهد في قوله: (أسلماه مبعدٌ وحُميمُ) حيث ألحق بالفعل (أَسْلَم) علامة التثنية مع إسناده للفاعل الظاهر الدال على التثنية عن طريق العطف وهو مبعدٌ وحميم.

2- إلحاق التأنيث بفعله:

تدل صيغة الفعل العربي على تذكيره، فليست هناك أفعال نستطيع القول بأنها مؤنثة من صيغتها الصرفية، دون أن نضيف ما يدل على تأنيثها، فالفعل لا يؤنث، وإنما هي علامة تدل على فاعله المؤنث، فإلحاق التأنيث يكون بإحدى الطرق الآتية:(الشنقيطي ، ط2011م ، ص 206).

أ/ إذا كان العامل فعلاً ماضياً لحقت آخره تاء التأنيث الساكنة، مثل قول الأعشى: (الأعشي، د.ط.د.ت ، ص 171).

قالتْ هريرةُ لمّا جئتُ زائرها: وَيْلي عَلَيكَ، وَوَيلي منكَ يا رَجُلُ

حيث ألحقت تاء التأنيث بالفعل (قال) لأن فاعله جاء مؤنثاً وهو (هريرة)، ونحوه الفعل (أَعْرَضَ) في قول عمرو بن كلثوم: (الزوزني ، ط 1427هـ ، ص 135).

فَأَعْرَضَتِ اليَمَامَةُ وَاشْمَخَـرَّتْ كَأَسْيَـافٍ بِأَيْـدِي مُصْلِتِيْنَـا

فكذلك ألحقت تاء التأنيث بالفعل (عَرَضَ) لتدل على فاعله المؤنث، وهو اليمامة.

ب/ إن كان العامل مضارعاً فاعله اسم ظاهر مؤنث للمفردة أو لمثناها أو لجمعها، لحقت أوله تاء متحركة، وذاك نحو قول عنترة:(عباس حسن ، ط4 ، 1989م ، ص 37).

وتَحُــلُّ عَبلَةُ بِالجَوَاءِ وأَهْلُنَــا بالحَــزنِ فَالصَّمَــانِ فَالمُتَثَلَّــمِ

حيث ألحقت تاء التأنيث المتحركة في أول الفعل (تَحُلُّ) لتدل على فاعله المؤنث وهو (عبلة).

وكذلك إن كان فاعله ضمير متصلاً للغائبة المفردة أو لمثناها، مثل: فاطمة تَتَعَلَّمُ، والفاطمتانِ تَتَعَلَّمانِ.

فإن كان فاعله ضمير لجمع (أي: نون النسوة) فالأحسن تقديره بالياء – بالتاء – استغناء بنون النسوة في آخره، وذلك مثل قول عمرو بن كلثوم:(ابن الأنباري، د.ط ، د.ت ، ص 174).

يَقُتْــنَ جِيَــادَنَا وَيَقُلْنَ لَسْتُــمْ بُعُوْلَتَنَــا إِذَا لَــمْ تَمْنَعُــوْنَــا

ج/ إن كان وصفاً لحقت آخره تاء التأنيث المربوطة، مثل: أساهرةٌ والدةُ الطِّفلِ؟

وإلحاق هذا التأنيث بالفعل يكون واجباً وجائزاً وقد يمتنع أيضاً، فوجوبه يكون في الحالات الآتية: (الأشموني ، ط2 ، 1358هـ – 1939م ، ص 166).

أ– أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، حقيقي التأنيث غير منفصل عن الفعل وليس واقعاً بعد (نِعْمَ أو بِئْسَ) نحو قول الأعشى: (المفضل الضبي، ط7 ، 1983م ، ص 120).

صدّتْ هريرةُ عنّا ما تكلّمنا، جهلاً بأمّ خليدٍ حبلَ من تصلُ؟

ب– إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً يعود على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي، مثال المؤنث الحقيقي التأنيث قول الشنفرى الأزدي: (المفضل الضبي، ط7 ، 1983م ، ص 108).

أَلا أُمُّ عَمْرٍو أَجْمَعَتْ فَاسْتَقَلَّتْ وَمَا وَدَّعَتْ جِيرَانُهَا إِذْ تَوَلَّتْ (مصطفي أحمد كحالة ، ط 1402هـ – 1982م،ص 289).

فالأفعال: (أَجْمَعَتْ، اَسْتَقَلَّتْ، وَوَدَّعَتْ، وتَولَّتْ) جاءت متصلة بتاء التأنيث الساكنة، لتدل على المؤنث الحقيقي وهو (أم عمرو) حين يعود الضمير في هذه الأفعال – وهو فاعلها – عليه أي المؤنث الحقيقي.

أما مثال مجازي التأنيث فنحو: (الشمس طلعت وتطلع)، حين ألحقت التاء بالفعل لتدل على التأنيث في الفاعل وهو الضمير المستتر الذي يعود على مجازي التأنيث وهو الشمس.

وإنما وجب التأنيث في هذه المسألة لئلا يتوهم أن هناك فاعلاً مذكراً منتظراً كأن يقال: فاطمة قام أبوها أو أخوها، والشمس طلع نُورها.

أما إذا كان الفاعل ضميراً منفصلاً لم تلتزم التاء مع المنفصل لعدم التوهم المذكور في المتصل، نحو سعاد ما قام إلا هو، أو هي أو ما يطلع إلا هي.(الأعشي، د.ط،د.ت ، ص 171).

وقد تترك تاء التأنيث شذوذاً في الشعر مع الضمير المتصل، إذا كان الضمير عائداً على مؤنث مجازي نحو قول الأعشى:(السهيلي ، د.ط ، د.ت ، ص 169).

فَإِمَّا تَرَيِّنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهِا

فالشاهد فيه قوله: (الحوادثُ أودى بها) حيث لم يُلْحِق تاء التأنيث بالفعل أودى مع كونه مسنداً إلى ضمير عائد إلى اسم مجازي التأنيث وهو الحوادث.

جواز التأنيث:

يجوز إلحاق تاء التأنيث بالفعل أو حذفها في الحالات الآتية:(الزوزني ، ط 1427هـ ، ص 135).

1- إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث وفصل من فعله بغير (إلا) كان حذف التاء حسناً، وكلما كثرت الحواجز كان حذفها أحسن، ومثال ذلك قول لبيد بن ربيعة: (عباس حسن ، ط4 ، 1989م ، ص 37)

فَمَدَافِعُ الرَّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلامُهَا

حيث فصل المفعول به (الوُحِيَّ) بين الفعل (ضَمِنَ) والفاعل (سلامها) ووجود هذا الفصل يجعل تأنيث الفعل جائزاً، فيمكن القول (ضمنت مؤنثاً).

أما إذا كان الفصل بإلا فالأفصح عدم التأنيث، في قولهم ما خرج إلا هند، وما ذهب إلا دعد.(ابن الأنباري، د.ط ، د.ت ، ص 174).

ولا تثبت التاء مع (إلا) إلا في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر:(الأشموني ، ط2، 1358هـ – 1939م ، ص 66).

وَمَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ أَوْ ذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلا بَنَاتُ العَمِّ

الشاهد فيه: "ما بَرِئَتْ.. إلا بَنَاتُ العَمِّ" حيث ألحقت تاء التأنيث بالفعل (بَرِئَ) مع وجود الفصل ب(إلا) لوقوعه في الشعر.

2- إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث متصلاً بفعله وذلك نحو قول الشاعر سلامة بن جندل: (المفضل الضبي، ط7 ، 1983م ، ص 120).

إِنَّا إِذَا غَرُبَتْ شَمْسٌ أَوْ ارْتَفَعَتْ وَفِي مَبَارِكِهَا بَذْلُ المَصَاعِيبِ

فالفعل (غَرُبَتْ) اتصلت به تاء التأنيث وفاعله مجازي التأنيث وهو شمس، ويجوز أن نقول (غرب) دون تأنيث.

3- إذا كان الفاعل جمعاً، وهذه الجموع هي:

أ/ جمع غير المذكر والمؤنث السالمين، أي الجمع المكسر للعاقل نحو (آباء) في قول لبيد: (الشنقيطي ، ط 2011م ، ص 116).

مِنْ مَعْشَرٍ سَنَّتْ لَهُمْ آبَاؤُهُمْ وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وإِمَامُهَا

ونحوه أيضاً قول المزرد بن ضرار الذُبياني:(المفضل الضبي، ط7 ، 1983م ، ص 95).

فقد عَلِمَتْ فِتْيانُ ذُبْيَانَ أَنَّنِي أَنا الفارسُ الحامِي الذِّمارَ المُقاتِلُ

فقد جاء (آباءُ وفتيانُ) فاعلين للفعل (سَنَّتْ، وَعلِم) فجاز فيهما التأنيث.

ب/ اسم جمع: وهو الذي لا واحد له من لفظه سواء أكان لمذكر أم لمؤنث، وذاك نحو قوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ...} (سورة يوسف، الآية: 30)، فنسوة اسم جمع مؤنث، جاء فعله مُذَكَّراً، وهو (قال) ، ومثال ذلك إن قلنا أيضاً: جاءتِ القومُ، فـ (قوم) اسم جمع مذكر جاء فعله مؤنثاً، وهو (جاءت)، فيجوز التأنيث في الفعل الأول والتذكير في الفعل الثاني.

ج/ اسم جنس جمعي: وهو ما يُفَرَّقُ بينه وبين واحده بالتاء أو ياء النسب، نحو شَجَرٌ (شجرة)، وعربٌ (عَرَبِيٌّ)(جورج مترى ، ط 1410هـ ، 1999م ، ص 85)، فنقول: أَوْرَق الشَّجَرُ، وطَالَ النَّخَلُ، وطَالَتِ النَّخَلُ، فـ (الشجر والنخل) اسمان لجنس جمعي، فجاز في فعلهما التذكير والتأنيث، وهما أعني (أورق، وطال).

يُقدر النحاة (ابن جني ، د.ط، د.ت ، ص 14)، في هذه الجموع المذكورة لفظ (الجمع) في حالة التذكير و(الجماعة) في حالة التأنيث ففي نحو قوله تعالى {وَقَالَ نِسْوَةٌ } يكون تقدير الكلام هو : قال (جمع نسوة)، أما في قول الشاعر: (عَلَمَتْ فِتْيَانُ) فتقديره: (هَلَكَتْ جماعةُ رجالٍ).

4- أن يكون الفاعل المؤنث فاعل نعم أو بئس. يقول سيبويه (وأعلم أن نعم تؤنث وتُذَكَّر، وذلك نحو قولك: نِعْمَتِ المِرْأَةُ، وإن شئت قلت: نعم المرأة، ثم يقول: والحذف في (نِعْمَتْ) أكثر(سبويه،ط1977،2م ، ص 178)، وقد جاءت نعم مؤنثة في شعر المزرد بن ضرار الذبياني(المفضل الضبي،ط1983،7م،ص 78).

فَنِعْمَتْ لِقَاحُ المَحِلِّ يَهْدِي زَفِيرُهَا سَرَى الضَّيفُ أَو نَعِمَتْ مَطَايَا المُجَاهِدِ

آراء النحاة في الفعل المسند إلى جمعي التصحيح:

للنحاة في الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم والمؤنث السالم ثلاثة آراء:(الأشموني ، ط2، 1358هـ - 1939م ، ص 174).

الأول – وجوب التذكير عند إسناد الفعل إلى جمع المذكر السالم نحو قول حاجب بن حبيب الأسدي: (المفضل الضبي،ط1983،7م،ص 370).

وَقَدْ سَعَى الوَاشُونَ وَاخْتَلَفُوا حَتَّى تَجَنَّبْتَها مِنْ غَيْرِ هِجْرَانِ

فلم تدخل هنا علامة التأنيث على الفعل (سَعَى) لأن فاعله جاء جمعاً مذكراً.

ووجوب التأنيث عند الإسناد إلى جمع المؤنث السالم نحو نَجَحَتْ المجتهداتُ، وحَضَرَتْ الفاطماُ، فوجب تأنيث الفعلين (نَجَحَتْ وحَضَرَتْ) لأن فاعلهما جمع مؤنث سالم.

فوجوب التذكير والتأنيث في المذكر والمؤنث السالمين يرجع إلى سلامة الواحد في الجمعين.

الثاني – أجاز الكوفيون التذكير والتأنيث في الفعل المسند إلى جمعي التصحيح سواء أكان لمذكر أم لمؤنث، فيجوز أن نقول، زَرَعَتِ المُزارِعونَ، وَزَرَعَ المُزارِعونَ، ونَجَحَتْ الفاطماتُ، ونَجَحَ الفاطماتُ.

الثالث – أجاز الفارسي التذكير والتأنيث في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم مثل قول عوف بن عطية:(المفضل الضبي،ط1983،7م،ص 413).

فَمَا زَادَنِي الشَّيْبُ إلا نَدًى إِذَا اسْتَرْوَحَ المُرْضِعَاتُ القَتَارَا

فجاء هنا الفعل (اسْتَرْوَحَ) مذكراً، رغم أن فاعله جاء جمعاً مؤنثاً سالماً، وهو (المرضعات).

أما فعل المسند إلى جمع المذكر السالم فقد أوجب فيه التذكير.

أدلة الكوفيين والفارسي: (الأشموني ، ط2 ، 1358هـ - 1939م ، ص 176).

أ/ استدل أهل الكوفة على ما ذهبوا إليه في الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم بقوله تعالى: { إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ } ، (سورة يونس ، من الآية 90) حيث جاء الفعل آمنت مؤنثاً مع فاعله المذكر (بنو)، ونحوه قول الكَحْلَبة العُرَني:(المفضل الضبي،ط1983،7م،ص 33).

تُسَائِلُنِي بَنُو جُشَمٍ بِنُ بَكْرٍ أَغْرَاءُ العَرَادَةِ أَنْ بِهِيمُ

فجاء الفاعل مؤنثاً وهو (تُسائِل) برغم فاعله المذكر.

ب/ استدل أهل الكوفة والفارسي على ما ذهبوا إليه في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم بقوله تعالى: {...إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ... } .(سورة الممتحنة ، الآية 12) .

ويقول عبده بن الطبيب:(المفضل الضبي،ط1983،7م،ص 148).

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلِيّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وقد رَدَّ البصريون على أدلة الكوفيون والفارسي فقالوا:(الأشموني، ط2 ، 1358هـ – 1939م ،ص 178– 179)، لا نسلم أن حذف (التاء) في قوله تعالى: (إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ) كما ذهبتم، وإنما حذفت التاء في هذه الآية لما يأتي:

أ– الفصل بين الفعل (جَاء) والفاعل (المُؤمناتُ) بالمفعول به الكاف.

ب– أو لأن المؤمنات في الآية صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إذا جاء النساء المؤمنات، فالفاعل في الحقيقة هو (النساء) والنساء، اسم جمع واسم الجمع يُجَوِّز في الفعل المسند إليه الوجهان أعني التذكير والتأنيث.

ج– أو لأن (أل) في المؤمنات اسم موصول مقدر بـــ (اللاَّتي) واللاَّتي اسم جمع، وقد تقدم الحديث عن اسم الجمع.

أَمَّا رَدُّ البصريين على حذف التاء في قول عبد بن الطبيب (فبكى بناتي) وذكرها في قوله تعالى { إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ } فلأن البنات والبنين لم يسلم فيهما لفظ الواحد؛ لأن الأصل بنو، فحذفت لامه – وهي الواو – ثم زيد عليه واو ونون في المذكر، وألف وتاء في المؤنث، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير، وجمع التكسير كما هو معروف يجوز في فعله المسند إليه التذكير والتأنيث.

امتناع التأنيث:

هناك صور للفاعل حقيقي التأنيث لا يصح أن يؤنث فيها عامله، منها أن يكون الفاعل هو التاء التي للمفردة، مثل: كَتَبْتِ، أو لمثناها، أو يكون الفاعل هو (نا) التي لجماعة المتكلمين نحو (كَتَبْنَا) أو نون النسوة نحو كَتَبْنَ، ومنها أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث مجروراً في اللفظ بالباء التي هي حرف جر زائد، فِعْلُهُ هو كلمة (كفى) مثل كفى بهند شاعرة. (إبراهيم ، إبراهيم بركات ، ط1، 1408هـ – 1988م ، ص 307 – 309).

النتائج:

أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج :

1. أن صور الفاعل التي وردت في شعر المعلقات كلها أسماء صريحة ، ولم يـــرد شـــاهدٌ لفاعـــل مصدر مؤول.
2. أنه جاء مرفوعاً في القسم الأكبر من شعر المعلقات بالضمة ، وبالألف والواو في حالات قليلة أما جره فلم يرد في المعلقات.
3. أنه وقع بعد المسند ، وهو موقعه المعروف به، وأشعار المعلقات.

4. أن دخول علامة التأنيث على الفعل تدل على الفاعل المؤنث ، وتكون واجبة وجائزة في حالات معينة، كما أنه يمتنع في حالات ، ولكل ذلك شواهده في شعر المعلقات.

التوصيات:

أهم توصيات الدراسة :

1. دراسة أبواب النحو وتطبيقها على أجزاء القرآن الكريم والمجموعات الشعرية .
2. من خلال اطلاع الباحث على شروح المعلقات لاحظ غزارة المادة ويوصى طلاب العلم بدراستها والاستفادة منها (لغوياً – بلاغياً – نحوياً).

المراجع:

1. إبراهيم إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربية، دار الوفاء للطباعة ، المنصورة مصر، ط1، 1408هـ – 1988م.
2. ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ضبط وتقديم وتعليق: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1429هـ – 2008م.
3. ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط4، 1420هـ– 1999م، ج1.
4. ابن جنى،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار،دار الكتب المصرية، القاهرة،1956م.
5. د.ط، 206/2.
6. ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله ابن عقيل) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،الدار السودانية للكتب ، ط1 ، 1414هـ – 1993م.
7. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت – لبنان، ط2، 2009م، ج10.
8. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
9. ابن هشام ، (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف)" قطر النَّدى وبلُ الصَّدى " ، تحقيق: على فودة نبيل ن عمادة شئون المكتبات – جامعة الرياض السعودية ، ط 1981م.
10. ابن يعيش ، (يعيش بن على يعيش)، شرح المفصّل، صححه وعلق عليه: جماعة من العلماء، إدارة الطباعة الأميرية، مصر، د.ط، د.ت، ج2.
11. إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت.
12. الأعشى، ديوانه، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، 1972م.
13. الإمام مسلم، صحيحه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1972م، د.ط، مج4.

14. جورج متري، وهاني جورج، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، ط1410هـ- 1999م.
15. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ- 1965م.
16. الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، د.ط ، د.ت.
17. خليل أحمد عايرة، في اللغة وتراكيبها، ومنهج وتطبيق في الدلالة، مؤسسة علوم القرآن، عجمان، الأمارات العربية المتحدة، ط2 1410هـ - 1990م.
18. الرضي، شرح شافية بن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.
19. الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 1419هـ- 1998م، مج1.
20. رمضان عبد التواب وآخرون، النحو الأساسي، دار الفكر العربي، 1426هـ- 2005م.
21. الزمخشري، (أبو القاسم بن عمر)، المُفَصَّل في صنعة الإعراب، قدم له: علي بومِلْحم، دار مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، د. ط، .
22. الزوزني، شرح المعلقات السبع، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط1 1427هـ - 2006م.
23. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1977م، ج1.
24. السيوطي، المزهر في علوم اللغة وآدابها، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1986م، ج2.
25. الشنقيطي، شرح المعلقات العشر، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، طبعة 2011م ، 1432هـ.
26. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4، ج1.
27. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 364/4، ط1، 1416هـ- 1995م.
28. عمرو بن كلثوم، ديوانه، د.ت، دار صادر، بيروت 1890م.
29. محمد خير الحلواني، المغني الجديد في علم النحو، دار الشرق العربي، لبنان – بيروت، 1424هـ- 2003م.
30. محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، الدار السودانية للكتب، ط1 1414هـ - 1992م.
31. مصطفى أحمد كحالة، محاضرات في النحو، مؤسسة الرسالة، ط1 1402هـ - 1982م.
32. المفضل الضبي ، المفضليات، ت: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط7، 1983م.